

## الزراعة في ايبلا

د. علي ابو عساف  
المدير العام للآثار والمتاحف

بدأ الباحثون في الحضارات القديمة يهتمون بالمسألة الاقتصادية منذ ثلاثة عقود تقريبا ، والدافع لذلك حرصهم على معرفة احوال المجتمعات من منظور اقتصادي باعتبار أن الاقتصاد ذو أهمية خاصة وتأثير بالغ في رقي المجتمعات البشرية وتقدمها. وقد ازداد في الآونة الأخيرة بالمسألة الزراعية ، لان الزراعة كانت عماد اقتصاد تلك المجتمعات ومصدر رقيها ورفاهيتها ، والعامل الاهم في نشوء طبقاتها .

وكان للاحوال الاقتصادية في ايبلا النصيب الاوفر من الدراسات ، فهي مدينة الوثائق الاهم في منتصف الالف الثالث ق.م ، اذ دونت فيها امور وأشياء على علاقة مباشرة وغير مباشرة بالزراعة . وسنعمد عليها في هذا البحث القصير الذي سنعرض فيه الى الكلمة التي استعملت للدلالة على الارض ذات الملكية الخاصة ، الحقول ومساحاتها ، والايدي العاملة ، وحصص الانتاج ، ثم طبقات الناس التي لها نصيب في الانتاج . ويبدو أن الايبليين قد استخدموا كلمة ( ماتوم ) بصيغها الثلاث ، الرفع والنصب والجر ، للدلالة على الارض التي هي بملكية انسان مالا ، وهذه الكلمة هي شقيقة الكلمة العربية ( الموات ) وهي الارض الخالية من السكان ، أو التي لا ينتفع بها أحد . ولا يزال الناس في ريفنا يعرفون الارض التي لا ينتفع بها وان كانت صالحة للزراعة بكلمة « الارض الموات » .

والى جانب هذه الكلمة استخدم الايبليون الكلمة السومرية « جانا » التي تعني الحقل ، واستخدموا أيضا وحدة القياس ( جانا - كشدا - كي ) .

وكلمة ( جانا ) تعني الحقل ، أما كلمة ( كشدا ) فقد تعني باللغة السومرية ( حدود ، ومحدد ) ، وتعني كلمة ( كي ) موقع أو محل ، وعلى هذا الاساس يصبح معنى وحدة القياس المشار اليها اعلاه ( وحدة مساحية محدودة ) وكثيرا ما تستعمل هذه الكلمة في معرض الاشارة الى الاراضي التي يعطيها القصر في ايبلا أو يقطعها لشخص ما . والواقع اننا لا نعرف مقدار وحدة القياس هذه ويرجح الاستاذ آر كي ان مقدارها لا يقل عن ٢٣٥٠ ( ٢ ) .

تقع ايبلا في وسط منطقة تشمل بادية في الشرق ، وسهولا خصبة في الوسط وهضابا في الغرب ، وكلها تسقى بمياه الامطار ذات النسب المتفاوتة التي قد تصل الى

دراسات تاريخية ، العددان ٤٤ و ٤٣ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

٣٠٠ م في السنة . ونجد صدى هذا كله في توزيع السكان وفي نوعية الثروة الزراعية ، إذ تخلو البادية الممتدة الى الشرق من ايبلا ، أو تكاد ، من المواقع الاثرية ومن مصادر المياه ، لذا كانت صالحة لتربية المواشي ومنطقة مراعي ينشرك نحوها الرعاة في فصلي الشتاء والربيع . أما منطقة السهول فتحتوي على عدد كبير من التلال الاثرية كانت مدنا وقرى وضياعا استقر فيها الانسان وزرع ما حولها من سهول بالجبوب فعمرت واتسعت ، ثم هجرت لسبب نهله فتهدمت وخربت . هذا في الشرق والوسط ، أما الى الغرب من ايبلا حيث الهضاب ، فيقل عدد التلال الاثرية عنه في منطقة السهول ، وهنا كانت تزرع الاشجار المثمرة والحرارية ، وفي النص ذي الرقم TM. 75. G. 1700 نعرش على دليل يؤيد ذلك (٣) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فاننا لم نعرش في دار محفوظات القصر الملكي في ايبلا على نصوص مماثلة للسجلات العقارية المتداولة في ايامنا هذه ، ولو وجد لهان الامر وسهلت الدراسة ، واستطعنا تحديد طبقات المالكين وفئاتهم ، وتحديد مقدار الملكية ومساحات الحقول . أما والحال هذه ، فعلى استقراء نصوص اقتصادية كثيرة ومتنوعة للوصول الى غايتنا .

يستدل من النصوص التي تحوي اشارات الى الحقول الزراعية ان الاسرة المالكة كانت تأتي على رأس ملاك الاراضي ، ونعني بالاسرة المالكة الملك وزوجته وأولاده ، الذكور منهم والاناث . ويأتي الشيوخ والكتاب والقضاة وتجار القصر ونجاروه وسواس دواب الملك والكهان في العاصمة ايبلا بعد الاسرة المالكة . أما في الارياف فيأتي الشيوخ والمراقبون المعينون من طرف الملك على ادارة الاراضي . ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى انه كان من عادة ملوك ايبلا الا يشير الى لقب الشخص الذي اقطعوه حقلا الا في بعض الاحيان ، لذلك نجد أن معظم النصوص قد اکتفت بذكر اسم الشخص ومهنته . وتأسيسا على ذلك فاننا لا نعرف جميع فئات الموظفين في القصر الذين اقطعوا حقولا زراعية .

كان هؤلاء هم ملاك الاراضي . وأغلب الظن أنهم كانوا لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من عدد السكان . وقد نجد تأييدا لهذا الافتراض في النصوص التي جمعها الباحث آركي وتعالج تنظيم العمل وتوزيعه في ايبلا ، ونخص بالذكر نسا منها يتعلق بتوزيع الاقمشة على الايدي العاملة في خدمة القصر ، وذلك على مدى سنة كاملة .

يبدو من النص المشار اليه أن عدد العاملين في خدمة القصر كان يختلف بين شهر وآخر ، ويراوح بين ٤٢٩٨ و ٨١٠٨ (٤) . ومن خلال استقراء النص نستنتج أن العمال كانوا موزعين على مجموعات يبلغ مجموع الواحدة منها عشرون فردا أو مئة فرد ، يراقب كل مجموعة شخص واحد تعينه ادارة القصر . ويتبين من هذا أن نسبة عدد المراقبين الى عدد العمال هي ٢٠/١ أو ١٠٠/١ .

أشرت أعلاه الى عدم وجود نصوص تشبه السجلات العقارية المستعملة في عصرنا الحاضر وأشير هنا الى أننا لم نعثر في دار محفوظات ايبلا على نصوص لاحصاء السكان ، ولتغطية هذا النقص عمد الباحث « ميخالوفسكي » الى جمع أسماء أبناء وبنات الملكين الايلوبين إبرام وأبي ذكير من عدة نصوص ، وثبت له أن عدد أبناء وبنات هذين الملكين لا يقل عن ٨٤ فرداً (٥) . ولا شك أن هذا العدد كبير وكبير جداً ، غير أن نسبة عدد أفراد أسرة الملك الى عدد السكان أو العاملين في خدمتها قليلة .

وإذا ما عدنا الى النص المشار اليه أعلاه والذي يخص توزيع الاقمشة على العاملين في خدمة القصر لوجدنا فيه اشارة بالغة الاهمية تفيد بأن مجموعات من العمال يتراوح عددها بين ( ٢٠ ) و ( ١٠٠ ) عامل كانت في خدمة شيوخ قرية أورو (٦) . وإذا فرضنا وبالقيااس على أنه كان على رأس كل مجموعة مراقب ، أنه كان على رأس كل مجموعة شيخ ، سواء كانت مؤلفة من عشرين فرداً ، أو مئة فرد ، لجاز لنا القول أن نسبة الشيوخ الى نسبة العاملين كانت هي الأخرى ٢٠/١ أو ١٠٠/١ ، كل ذلك يؤيد ما ذكرته أعلاه من أن نسبة ملاك الاراضي في ايبلا كانت ضئيلة بالنسبة الى عدد السكان .

وبوسعنا في ضوء وثائق اقطاع الارض التي ذكرتها أعلاه تحديد مساحة ملكية كل واحد منهم ، وعلى الغالب كانت مئتي ( جانا - كشدا - كي ) ( = ٢٠٠ × ٣/١ دونم ) أي ( ٢٠٠ × ٣٥٠ = ٢٧٠٠٠ م<sup>٢</sup> ) أي ما يعادل سبعة هكتارات .

وإذا كان قد ذكر في هذه الوثائق مقدار المساحات الموزعة على المنتفعين ، فانه قد ذكر أيضاً أن كل منتفع قد خصص بزواج من الدواب ( فدان ) لحراثة سهله وزراعته ، وهذا يعني أن الفدان يكفي لاستثمار سبعة هكتارات من الارض واستغلالها بشكل جيد .

والواقع أننا لو قارنا هذه الحالة مع حالات مماثلة في ريفنا لوجدنا أن حيازة زراعية مقدارها سبعة هكتارات لا تحتاج الى أكثر من فدان ، وأن الفلاح الذي يستخدم فداناً لكل سبعة هكتارات يعتني بأرضه كثيراً .

مما سلف يتبين أن الحد الأدنى للملكية الزراعية هو سبعة هكتارات ، أما الحد الأعلى فغير معروف بدقة . ويرجح الاستاذ آر كي ، بالاستناد الى بعض قوائم توزيع الحقول ، أنه قد وصل الى أربعة عشر هكتاراً (٧) . ولا يظن أحد أن حدود الملكية هذه عامة ودقيقة ، فهذا ما استنتجناه مما بين أيدينا من وثائق ، ونطالع فيها أيضاً أن المدعو جلاء - دامو كان يملك ١٦٦٠٠ وحدة قياس ( = ١٦٦٠٠ × ٣٥٠ = ٥٠٦٣٠٠٠ م<sup>٢</sup> = ٥٠٦٣ هكتاراً ) في عدة قرى . أما الكاهنة سارين - دامو

فتجاوزت هذا الرقم بكثير: ٨٨٠٠ × ٣٥٠ م من الاراضي البعلية و ١٦٣٢٠ × ٣٥٠ م من الاراضي المغروسة بأشجار الزيتون ، و ٦٣٠ × ٣٥٠ م من كروم العنب ، أي ما يساوي بمجموعه ٦٢٤٠٥ هكتارا .

ومن الوثائق التي فيها ذكر لمساحات الحقول الرقيم TM. 75. G. 1637 والرقيم TM. 75. G. 2163 ففي الرقيم الاول نرى ان المدعو (ابدل) يملك ثمانية الاف وحدة قياس (جاناكي) في ثمانى قرى ، و ١٢٠٠ وحدة قياس (جاناكي) في ثلاث قرى ، وخمسمائة وحدة في قرية واحدة ، وستمائة وحدة في قرية اخرى ، أي ان املاكه موزعة على ثلاث عشرة قرية ، ومجموع بمساحة كلية تبلغ عشرة الاف وثلاث مئة وحدة قياس جاناكي .

ان مقدار وحدة القياس جاناكي غير معلوم حتى الان . ونحن نظن انه لا يقل عن قيراط من ٢٤ قيراطا حسب اقل القياسات في يومنا هذا . وهذا ما يفيدنا به الرقيم TM. 75. G. 1637 اما ما نقرأه في الرقيم الاخر ذي الرقم TM. 75. G. 2163 فلا يختلف عن الاول ، هنا نرى أن تشاليم لها ملكيات في عدة قرى : ١٧٠٠ جاناكي في قرية شاوردو ، و ٩٠٠ جاناكي في قرية خرازو و ٢٠٠٠ جاناكي في قرية دارداو ، و ٢٠٠٠ جاناكي في قرية شوناو ، والفان في قرية ابي خادو ، والفان جاناكي في قرية ماتي ، والف جاناكي في قرية سآنو .

بعد هذا الذي قلناه في حدود الملكية ، على ضوء الوثائق المتوفرة بين ايدينا ، نتساءل عن مقدار ملكية الاسرة المالكة .

لم نشر على وثائق تعطينا جوابا شافيا وافيا على سؤالنا ، بل اننا نجد في وثيقة مكرمة ملكية هنا أو هناك ، تفيد ان الملك قد اعطى قرية (٨) بكاملها الى فلان من الناس (راجع النصوص TM. 75. G. 1452 + TM. 75. G. 1766 لمدة معينة من الزمن قد تمتد الى عشر سنوات او الى مدى الحياة .

والى جانب ذلك لدينا وثائق بتوزيع القمح والشعير على الناس ببعض القرى في محيط ايبلا الذين يعملون في الاراضي الاميرية ( الخاصة بالقصر ) ، ويستفاد من هذا ان املاك الاسرة المالكة في مملكة ايبلا تجاوزت الهكتارات الى مجموعات من القرى والضياع .

مما يؤسف له ان الوثائق التي نتحدث عن المساحات التي هي في حوزة الناس لا تذكر شيئا عن نوع المحاصيل التي كانت تزرع ، ويجب الا يدهشنا هذا الامر ، فالتوصيف للارض ما كان يوما كاملا في ايبلا .

ويتفق الباحثون على أنه عندما تذكر وحدة القياس ( جانا كشدا - كي ) تكون

الارض مخصصة لزراعة الحبوب مثل الحنطة والشعير ، وهذه الارض لا تزرع كل عام بل تنتظم في دورة زراعية ثلاثية ، أي أنها تزرع في السنة الاولى حنطة ثم شعيراً أو قيطانه ( صنف من البقول ) في السنة الثانية ، وفي السنة الثالثة تترك للراحة ، على غرار ما يفعله الفلاحون الان .

ويستفاد من النص TM. 75. G. 1700 أن محصول الشعير في ايبلا كان وفيراً ، قد بلغ في احدى السنين نحو (١٧٦٠) مليون وسبعمائة وستين الف جوبار (١٠) جوبار = ١٢٠ انزام ، والانزام = صاع تقريباً ، والصاع ١٠ كغ أي أن جوبار = ١٢٠ انزام  $\times$  ١٠ كغ = ١٢٠٠ كغ أي طننا ومثتي كغ . لنقل ان الجوبار يساوي مئة كغ فيكون انتاج ايبلا السنوي من الشعير = ١٧٦ مليون وست وسبعون الفطن .

وأظن اننا لا نذهب بعيداً عن الواقع اذا قدرنا ان محصول القمح فيها ما كان اقل من هذه الكمية ، وحتى لو كان يساوي نصف ما قدرناه ، يبقى هذا المحصول دليلاً على وفرة الانتاج في هذه المملكة . هذا عن الحبوب فماذا عن الاشجار المثمرة ؟

تأتي في طليعة الاشجار المثمرة شجرة الزيتون ( الشجرة المباركة ) التي تقرأ عنها في النص TM. 75. G. 1767 مايلي :

٢٢٦٠ جانا كشدا كي تحوي ألف شجرة زيتون ( جش - إ - جش ) خصص بها ( زبالم ) ناظر خوبارا ، ١١٠٠ جانا - كشدا - كي فيها ٥٠٠ شجرة زيتون اخصص بها ( افدور ) ناظر أنابل ( عنا ابل ) (١١) . وهذا دليل على أن الزيتون كان من المحاصيل الزراعية الهامة في ايبلا .

وتأتي بعد الزيتون شجرة الكرمة ( جشن - جشتين سومري ) وفي النص TM. 75. G. 2646 اشارة اليها : ٧٠٠ جانا كشدا كي خصصت لزراعة الحبوب ، ٣٠٠ كشدا كي خصصت لزراعة الزيتون و ١٥ جانا كشدا - كي للغن في قرية اسالو .

يفيد هذا النص في أن المساحات المغروسة كرمة كانت قليلة جداً ، وطبقاً لذلك فإن اعتماد مملكة ايبلا على الكرمة كان ثانوياً ، وفي يومنا هذا نجد أيضاً المساحات المغروسة كرمة في محافظة ادلب هي أقل بكثير من المساحات المغروسة بأشجار الزيتون .

وأخيراً لفتت دار محفوظات القصر الملكي في ايبلا أنظار الباحثين ، لأنها حفظت وثائق كثيرة ذات محتوى متنوع ( ادخالات واخراجات لمواد صناعية وغذائية ... ) ولا حظ الباحثون ان وثائق توزيع الملابس والمواد الغذائية على العاملين في خدمة القصر ، كانت كثيرة جداً ، وان العاملين في خدمة القصر كانوا من عدة فئات : فئة تعمل في

تصنيع المعادن وأخرى في النسيج وثانية في الحقول . . . وفي ضوء ذلك تساءلوا عن السبب ، وقد اتفقوا الآن على أن مثل هذه الوثائق هي بلا شك لإدارة مركزية قوية لشؤون المملكة الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية . . وان المملكة كانت تسير على نظام Utopia ( نظام مثالي خيالي ) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ظاهرة توزيع الكساء والمواد الغذائية والمواد الخام والبضائع على فئات الشعب من قبل موظفي القصر قادت بعض الباحثين الى وصف النظام الاقتصادي الايبلاوي بكلمة Oikos أي انه نظام اقتصادي مثالي موجه .

ونلخص القول ان الزراعة في ايبلا كانت تخضع لفئات ثلاث ، هي :

- أ - القصر الذي يدير معظم الاراضي الزراعية .
- ب - كبار الملاكين من الفئات التي ذكرت اعلاه .
- ج - المزارعون أو الفلاحون الذين من بينهم ملاكون أو مستأجرون .

### الهوامش

- (١) Wirtschaft und Gesellschaft von Ebla ( 1988 ) P. 342 .
- (٢) أعلمني في رسالة خاصة من هذه الوحدة القياسية أن النصوص الخاصة بالاراضي الزراعية في ايبلا هي قيد النشر وعددها ثلاثون .
- (٣) المصدر السابق ص ٢١٤ .
- (٤) المصدر السابق ص ١٣١ وما بعد .
- (٥) المصدر السابق ص ٢٦٧ وما بعد .
- (٦) المصدر السابق ص ١٣٢ .
- (٧) استخلصت من رسالة شخصية ارسلها لي الاستاذ آر كي .
- (٨) Studi Eblaiti I ( 1979 ) P. 3ff - III/3-4 ( 1980 ) P. 33ff.
- (٩) المصدر المذكور في الهامش - ١ - ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- (١٠) المصدر السابق ص ٢٢٣ .
- (١١) Studi Eblaiti II/1 ( 1980 ) P. 71 .
- (١٢) المصدر المذكور في الهامش رقم - ١ - ص ١٣٨ .